... حتّى لا تكون فتنة!

• جامعة بيروت العربية، شتاء ١٩٧٦ . أتسلّق السُّور، سورَ الجامعة، انطلاقًا من بيتي القريب. أقْفز، من دون أن يراني الحرسُ، إلى ملعب كرة السلّة. هناك ينتظرني معتصم المعشوق ومحمد عيتاني وطارق المعشوق وآخرون. ننقسم فريقيْن، ونلعب الفوتبول. بعد ساعتيْن يصيبنا الإنهاك، فنجرجرُ أقدامَنا يسارًا عند عصير فهمان (الممثّل محمود مبسوط) لنَشْربَ عصيرَ كوكتيل أو فريز، أو نُكْمل طريقَنا إلى «توليدو» لنأكلَ صحنَ فول أو حمّص. بعد الظهر تشدّنا الحشودُ قرب قاعةِ جمال عبد الناصر، فنَدخل بدافع الفضول. أقف على رؤوس أصابع قدميّ، أنا ابن الخمسة عشر ربيعًا، لأسترقَ نظرةً، من بين الواقفين، المدخّنين، الناضحين بالعرق والحماس، إلى الحكيم جورج حبش يعدِّد «الدروسَ» ويؤكّد «حتميةَ الانتصار.»

• جامعة بيروت العربية، شتاء ٢٠٠٧ . يتسلّق طلابُ السلطة والمعارضة سُورَ جامعة بيروت العربية. إنّه الآن سورٌ أعلى وأكثرُ حداثةً من سور السبعينيات. والهدف ليس الفوتبول، بل المساهمة «في عراك الأيدي،»[1] بعد أنْ تطوّر خلافٌ نشب بين طالبيْن على خلفية معارضة/موالاة أو شيعي/سنّي إلى محاولة تطريد (على قياس «تطهير») مذهبيّ خارج منطقة ١٤ آذار «السُّنيّة.» وفي مكانٍ آخر، من بيروت الغربية، في منطقة البطريركية تحديداً، يَهْجم بعضُ شباب المعارضة (حركة «أمل» كما قيل)[2] على «مدرسة الحريري الثانية» ليأخذوا طلاّبَها رهائنَ، مقابلَ تحرير جامعة بيروت العربية (أو الطلاّبِ الشيعةِ بالأحرى) من حصارِ أهل «الطريق الجديدة» (السُّنّة) لها.

لا أستذكر الماضي لأحنَّ إليه؛ فأيّامُكم، يا حكيم جورج، لم تكن مثاليةً بالتأكيد. كان فيها أخطرُ ممّا كنّا نسمّيه «تجاوزات.» وأهالي «الطريق الجديدة» كانوا يتململون من حُكم «الأبَوات» والتنظيمات والتشبيحات. والشرفاء، أمثالكم، لم يكونوا في موقع القرار. ومع ذلك، لم يكن ثمة مجالٌ آنذاك للحديث عن السُّنّة والشيعة. كان ظلُّ جمال عبد الناصر يهيمن على القاعة المسمّاة باسمه. وكنّا جميعًا، كهولاً وشبّانًا ومراهقين، نَخْلع ألقابَنا حين نَدْخل قاعتَه، ونصبحُ عربًا. ولم تكن العروبةُ شتيمةً كبرى.

فماذا حصل بين الأمس واليوم، يا حكيم؟

الحاصل الأبرز هو غيابُ مشروعٍ وطني عَلْماني لبناني، يتجاوز الطوائف، الطوائفَ جميعَها، وتَرْفعه قوًى مدنيّةٌ ذاتُ حضورٍ وازنٍ ومستقلٍّ ومحترم؛ قوًى تحترم الحياةَ بالمعنى الحقيقي، لا التسوُّقي الاستهلاكي السخيف، وتحترم التنوّعَ العقلي، لا «التعدّدَ» الحصصي الطوائفي. باختصار، نحن اليوم إزاء مشروعيْن بارزيْن: مشروعِ الحكومة وحلفائها، ومشروعِ المعارضة. إلاّ أنّ «المشروع» الأخير ملتبس، وتحديداً لأنّه غيرُ مختلف جذريّاً عن المشروع الأول:

سماح إدريس

(التتمة ص ٨٩ ـ ٩٦)

---

١ ـ جهينة خالدية، السفير ٢٦ / ١ / ٢٠٠٧.

٢ ـ سحر مندور، المصدر السابق.

... حتى لا تكونَ فتنة!

تحبّون الحياةَ... أم التسوُّقَ في السوليدير بشكلٍ خاصّ؟

ـ فهو يَطْرح بديلاً طوائفيّاً مكانَ القوى المسيطرة الطوائفية الحالية. وعليه، فإنّ جلَّ ما ينادي به هو استبدالُ أشخاصٍ بأشخاص، دروزٍ بدروز، وسُنّةٍ بسُنّة، وموارنةٍ بموارنة. فيُحلّ وئام وهّاب و أرسلان محلَّ وليد جنبلاط، و كمال شاتيلا وعمر كرامي مكانَ سعد الحريري، وميشال عون مكانَ سمير جعجع. وبدلاً من الصليب والهلال المتعانقيْن (أحد شعارات متظاهري ١٤ آذار عام ٢٠٠٥)، تَبْرز إلى شاشات المعارضة طفلةٌ شيعيةٌ تلفّ علمَ حزب اللّه الأصفرَ حول عنقها وتعتمر قبّعةَ پاپا نويل الحمراءَ، ترميزاً على «التعايش» الإسلامي ـ المسيحي. وأما المطلوب الوحيد القادر على جعل لبنان وطناً حقيقيّاً لجميع أبنائه وبناته فهو، بالضبط، نَسْفُ «التعايش» (الذي لا يمكن، تعريفاً، إلاّ أن يكون كاذباً)، ولو بطرقٍ تدرُّجيّةٍ تبدأ بقانونٍ انتخابي جديدٍ قائمٍ على أساس لبنان دائرةً انتخابيةً واحدة، مع فسح المجال أمام مرشّحين من خارج القيد الطائفي، يَفْتحون ثغرةً ولو طفيفةً في جدار الطائفية الصَّلد. والمطلوب، بالضبط، هو سلسلةٌ من الحملات المدنيّة (المموَّلة محليّاً) تَعْمل تحت مظلّةٍ تنسيقيةٍ واحدة من أجل إقرار الحقّ في الزواج المدني الاختياري (أعتقد أنّ «حركة حقوق الناس» جَمَعَتْ في السابق حوالى ٥٥ ألف توقيع مؤيِّد لذلك الحقّ)، وإقرارِ الحقّ في شطب الطائفة والمذهب منْ سجلِّ مَنْ يرغب، بما يتناسب مع الدستور اللبناني نفسه الذي يَمْنح المرءَ حريةَ اختيارِ العقيدة. وكلُّ ذلك ينبغي أن يترافق مع القَضْم، وإنْ تدريجيّاً أيضاً، من سلطة تدخُّل رجالِ الدين في أمور السياسة؛ وهو تدخُّلٌ بَلَغَ في الآونة الأخيرة حدَّ التحريض المذهبي (السُّنّي أساساً)، وحدَّ الخدمة المباشرة للسلطة الحاكمة، بعد أن أدّى في فتراتٍ سابقة دورَ الحافز المعنوي والنفسي على الجهاد ضدّ العدوّ الصهيوني.

ـ ومشروعُ المعارضة الحالية لا يَطْرح بديلاً فعليّاً وعمليّاً، بل يكتفي بردود الأفعال. وليس أدلّ على ذلك من سعيه إلى قَلْب شعارات السلطة خدمةً لأهدافه. ففي مواجهة شعار «أنا أحبّ الحياة» عمدت المعارضةُ الملتبسة إلى إضافة كلمة أو كلمتيْن على الشعار نفسه: «بكرامة،» «بشَرَف،» «بجميعِ ألوانها»...[1] وأما الموقف الجذري الصحيح، في هذا المثال تحديداً، فيكون بإدانة نزعة الرأسمالية ونزعة التسوّق اللتيْن تصوِّران «حبَّ الحياة» مرادفاً لهما، ورفضاً لمقاومة إسرائيل، واستنكاراً يكاد أن يكون مذهبيّاً وطبقيّاً لنشاط المعتصمين («عشّاقِ الموت») في ساحتيْ رياض الصلح والشُّهداء ـ وكأنّ جعجع وزهرا وجنبلاط، مثلاً، عشّاقُ محبّةٍ ووئامٍ وتمازجٍ سكّاني! ومن هذا المنطلق، فإنّ علينا، كمعارضين، أن نكون ضدّ تلك

١ ـ وبالمناسبة، هل تَعْلم المعارضة أنّ ألوان العَلَم القُزَحيّ الذي اتّخذته شبيهةٌ جداً بألوان علم الحركة المثليّة (ما يسمّى تحقيراً أو خطأً بـ «الشاذّين»)؟! أتمنّى ذلك، ولكنّي أشك كثيراً بسبب رُهاب المثلية (homophobia) الذي ما انفكّ يصيب النُّخبَ اللبنانية، سلطةً ومعارضةً.

الحياة، بل يجب أن نَكْرهَها ونحاربَها، ولاسيّما إذا صَحَّ أنّ شعار «أحبّ الحياة» جزءٌ من حملةٍ خاصةٍ بالتعاون مع وكالة USAID،[1] رئيسُها إيلي خوري، المديرُ التنفيذي الأعلى لساتشي آند ساتشي في لبنان ـ الشرق، وهو أيضًا شريكٌ في وكالة كوانتوم كوميونيكايشنز، التي سبق أنْ رأيْنا أحدَ أعضائها (رودي كامل) ضمن الفريق الإعلامي العامل على تصميم فولار «انتفاضة الاستقلال» وشعارها «استقلال ٠٥». وكنّا قد ذَكَرْنا في عدد سابق من الآداب[2] أنّ ساتشي آند ساتشي تابعةٌ، هي وH&C Leo Burnett، لـ Publicis الفرنسية؛ وأنّ H&C Leo Burnett هي التي أَصدرتْ إعلانًا ترويجيًا العامَ الماضي لصالح شركة آيْزون (التابعة لآيشتي) بعنوان: «تبعيّة ٠٦». إذن، فشعارُ «أنا أحبّ الحياة» عامَ ٢٠٠٧ هو استكمالٌ فحسبُ لشعار «تبعية» ٢٠٠٦ (للسوق طبعًا)، الذي هو بدوره استكمالٌ (ساخرٌ!) لشعار «استقلال» ٢٠٠٥ (عن سوريا فقط). فكيف نحبّ «الحياةَ،» والحالُ هذه؟ وهل يَمْلك جميعُنا أصلاً ثمنَ حبّ هذه الحياة: ثمنَ التسوُّق من «آيزون» و«آيشتي» ومخازنِ منطقة السوليدير؟[3] أما كان أجدر بالمعارضة أن تَفْضحَ خلفيّات الشعار الرأسمالي الأميريكي التسويقي، بدلاً من «تصحيحه،» إذ لا مجالَ لتصحيحٍ هنا: فلا إمكانيةَ لكرامةٍ وشرفٍ وألوانٍ متعددةٍ تصحِّح فهمَ التسوّقِ النَّهِم، ولا يهمّ الرأسماليةَ شيءٌ من ذلك كلِّه أصلاً... باستثناء، ربّما، ألوان الثياب والسِّلعِ المتعدّدة (تذكّروا شعارَ شركة «بنتنون»: «ألوان بنتون المتّحدة»!).

وحتى لو أرادت المعارضةُ استخدامَ الشعار ضدّ قوى السلطة من منطلق «التذاكي» عليها، أفلم يكن أجدرَ بها في هذه الحال التعاملُ معه على أنّه متساوقٌ مع الحملة الأميركية العالمية لترويج «حبّ الحياة» و«ثقافة الأمل» (كما تفعل USAID في الأردن)؟ فالـ USAID (الوكالة الأميركية للتنمية) التي تروِّج لـ«حبّ الحياة» في العالم هي ذراعٌ مكينةٌ لوزارة الخارجية الأميركية.[4] والجريدةُ البريطانيةُ الدايلي تلغراف تحدّثتْ في ١٠ / ١ / ٢٠٠٧ عن تخويل الإدارة الأميركية «وكالةَ المخابرات المركزية الأميركية (CIA) القيامَ بأعمالٍ سريّةٍ ضدّ حزب الله، كجزءٍ من خطةٍ سريّةٍ للرئيس بوش، تَقضي بمساعدة الحكومة اللبنانية على منع انتشار النفوذ الإيراني.» وتَشْمل تلك الأعمالُ «دعمًا ماديًا ولوجستيًا للرئيس السنيورة،» ومن ضمنها «إعطاءُ المال للناشطين الداعمين لحكومة السنيورة» كجزء من دعم أميركا للدول «السُّنّية» (السعودية والأردن ومصر)، فضلاً عن إسرائيل، «لوقف الهيمنة الإيرانية بعد انهيارِ [نظامِ البعث] في العراق.»

---

١ ـ يُذكر أنّ «حملات أَحبُّوا الحياة» (Love Life Campaigns) هي من فعّاليات الوكالة المذكورة في عدد من البلدان كغانا في مواجهة وباء الإيْدز مثلاً.

٢ ـ العدد ١ / ٢، ٢٠٠٦.

٣ ـ راجع: Mayssoun Sukarieh, "We Love Life Whenever We Can," www.electronicintifada.net/v2, printer 6364.shtml, Jan 8, 200

٤ ـ جاء على موقع الوكالة المذكورة أنّ برامجها «تَدْفع قُدُمًا بالمصالح الأساسية للسياسة الخارجية الأميركية.» راجع:

"Frequently Asked Questions: 1- What is USAID?," www.lebanon.usaid.gov.

ـ ومشروع المعارضة لا يتحدّث عن برنامج اقتصادي اجتماعي متكامل، وإنّما يكتفي، في معظم الأحيان، بنقد تصرُّفات السلطة الحاكمة... هذا من دون أن نذكِّر بأنّ أطرافًا شبهَ أساسيين من المعارضة الجديدة الملتبسة يتحمّلون جزءًا من المسؤولية عن الديون (تفوق ٤١ مليارًا من الدولارات) التي ينتقدون السلطةَ الحاكمةَ اليوم بتسبُّبها منذ العام ١٩٩٢.

جامعة بيروت العربية: من حاضنةٍ للقومية العربية إلى ساحة للعراك المذهبي.

ـ وأخيرًا، فإنّ أولويات السلطة قد جَرّت المعارضةَ الحاليةَ إلى الردّ المباشر عليها، فكادت هذه المعارضةُ تنسى المبدأَ الأساسيَّ لقيامها، ألاَ وهو حمايةُ المقاومة الوطنية عبر بناءِ سياسةٍ دفاعيةٍ رسميةٍ/ شعبيةٍ في وجهِ العدوّ الإسرائيلي والمخطّطاتِ الأميركية. ومن هذه الناحية، فإنّ السلطة نجحتْ إلى حدٍّ ما، للأسف، في استدراج المعارضة (والمقاومة)، ليس فقط من زواريب مارون الراس إلى زواريب عفيف الطيبي والفاكهاني والطمليس، بل أيضًا من آفاق التصدّي الجدّي للإمبريالية والصهيونية إلى تفاصيل النِّسب والحِصَص والأثلاثِ «المعطِّلة والضامنة.»

❖ ❖ ❖

على أنّ ثمة مسؤوليةً عظمى تترتّب على المثقفين المعارضين،[1] أكثرَ مما تترتّب على غيرهم داخل صفوف المعارضة، وذلك تحديدًا في ما يخصّ مسائلَ أساسيةً ثلاثًا يُحْجِمون ـ بدرجات متفاوتة ـ عن خوضها، علمًا أنّهم ـ نظريّاً ـ الأقدرُ على ذلك. وهذه المسائل هي: المحكمة ذاتُ الطابع الدولي، والعلاقاتُ السورية ـ اللبنانية، والموقفُ من إيران.

١) المحكمة ذاتُ الطابع الدولي. لقد أصاب الصديق الدكتور داوود خيرالله حين عبّر عن «ذهوله» من «صمت المجتمع الحقوقي في لبنان» تجاه هذه المسألة. ويتساءل عن العذر الذي قد تقدِّمه نقاباتُ المحامين وكليّاتُ الحقوق لكي تمتنع عن التنبيه إلى «خطورة المحكمة بشكلها الحالي»؟[2] والحقّ أنّه لا يكفي أن تعلِّل المعارضةُ سببَ انسحابها من الحكومة بالقول إنّه لم يُتَحْ لها خلال يومَيْن ترجمةُ مسوَّدةِ نظام المحكمة وقراءتُها من ثم ومناقشتُها، وإنّما عليها أن تَرْفض رفضًا قاطعًا موادَّ

---

١ ـ لا أعني بـ«المثقفين» هنا المتعلّمين، بل ـ كما قال غرامشي ـ مَنْ يمارسون وظيفةَ المثقفين في الحقل الاجتماعي. فمفهوم «المثقفين» كفئةٍ اجتماعيةٍ مستقلّة وهْمٌ، لأنّ كلّ الناس مثقفون بالقوّة من حيث حيازتهم العقلَ، أيْ من حيث قدرتهم على استخدام هذا العقل. لكنّ الناس ليسوا جميعُهم مثقفين من حيث وظيفتُهم الاجتماعية، أيْ في وصفهم موجِّهين لأفكار الطبقة التي ينتمون إليها وطموحاتها. يُراجع:
Antonio Gramsci, Prison Notebooks (NY: International Publishers, 1971), p. 3-10.

٢ ـ د. داوود خير الله، «كتاب مفتوح إلى الوزير شارل رزق في المحكمة الخاصة،» جريدة الأخبار، ٤ / ١ / ٢٠٠٧.

أساسيةً تضمّنتْها هذه المسوَّدة. بل ربما عليها أن تَرْفض قيامَ هذه المحكمة أصلاً، استناداً إلى أنّ نظامَها المطروحَ حاليّاً فظيعٌ في استخفافه بسيادة لبنان وسيادةِ قضائه. ولقد أشار خير اللّه في هذا الصدد إلى أنّ أهمّ مظاهر السيادة هو أن تتولّى الدولةُ «ممارسةَ جميع حقوقها، ومسؤوليةَ تطبيق القانون في كلّ الجرائم التي تُرتكب على أرضها» (غريبٌ أمرُ هذه السلطة التي لا ترى السيادةَ إلاّ في مواجهة سلاح المقاومة الذي أعادَ السيادةَ ـ وحدَه لا شريكَ له ـ إلى الأراضي المحتلّة طوال ٢٢ عاماً!) ... علماً أنّ السلطة الحالية تتباهى بالقضاة اللبنانيين ونزاهتِهم وتاريخِهم المشرِّف. ومن بين ما ذهب إليه خير اللّه، في إشارته إلى عيوب نظام المحكمة الحالي، ما يلي:

ـ أنّه يُنهي سيادةَ القضاء اللبناني، ويَفْرض إحالةَ كلِّ ما يتعلّق بالتحقيق الجاري على مدّعٍ عامّ خلال شهريْن.

ـ أنّه يَفْرض على القضاء اللبناني التنازلَ للمحكمة الخاصة، المزمع قيامها، عن اختصاصه في أيّة قضيةٍ قيْد النظر.

ـ أنّه يعطي هذه المحكمةَ الخاصةَ صلاحيةَ محاكمةِ أيّ فردٍ سبقَ أن حاكمه القضاءُ اللبنانيُّ أو برّأه!

ـ أنّه لا يعترف بالعفو الذي قد تُصْدره السلطةُ التنفيذيةُ أو التشريعيةُ اللبنانيةُ بموجب الدستور اللبناني نفسه!

هذا فضلاً، طبعاً، عن حقائق تاريخية تبعث الشكوكَ في صدور الوطنيين اللبنانيين والعرب، وأهمُّها أنّ هذه المحكمة، «خلافاً لكلِّ ما سبقَها من محاكم جنائية دولية،» قد أُنشئتْ «استجابةً لمشيئة حكّام بعض الدول التي تتمتّع بنفوذٍ خاصّ في مجلس الأمن الدولي...» وبملحظ أنّ هذه الدول (والولايات المتحدة على رأسها) ليست معنيةً بالعدالة والقانون في ما أقامته من سُجونِ تعذيبٍ وإهانةٍ في أبو غريب وغوانتانامو، ومن محكمةٍ «عراقيةٍ» لمحاكمةِ صدّام حسين وإعدامِه خارج أيّةِ محاسبةٍ دولية.

باختصار، ليس علينا أن نَسْجدَ خاضعين لإرادة «المجتمع الدولي» دون مناقشةٍ ولا تفكير، ولاسيّما أنّ مجلس الأمن، إمبراطورَ المجتمع الدولي المزعوم، لم يَفْعلْ شيئًا إزاء عشرات القرارات الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين، والاحتلالِ الإسرائيلي لفلسطين والجولان وجنوب لبنان. وتزداد شكوكُنا في المحكمة الدولية العتيدة كلّما ازدادتْ رغبةُ بوش وشيراك في قيامها، وكلّما ازدادت رغبةُ حلفائهما اللبنانيين في أن تَشْمل ولايتُها جرائمَ أخرى لا تُطاولُ إلاّ «متّهمين» سوريين (إذ لم نَسْمعْ أحداً يطالب بأن تَشْمل المحكمةُ الكشفَ عن قتلة العلاّمة الدكتور الشيخ صبحي الصالح، والشيخ الجليل حليم تقي الدين، والرئيس رشيد كرامي، والأخويْن المقاوميْن في صيدا، على سبيل المثال لا الحصر).

إنّ جماعة السلطة تتّهم المعارضةَ بأنّها وَقّتت الاعتصامات في ساحتيْ رياض الصلح والشهداء لمنع تشكيل المحكمة الدولية، وذلك ضمن استراتيجيةٍ أوسعَ من قِبل إيران وسوريا لدحر النفوذ الأميركي في المنطقة. فتردّ المعارضةُ بالتمسّك بالمحكمة الدولية، ويتحدّى السيد حسن نصر اللّه السلطةَ بالقول: «أعطُونا الثلثَ المعطِّل في الحكومة وجَرِّبونا [إن كُنّا سنرفض

المحكمة].» لكنّ أخشى ما أخشاه هو أن تعطي الحكومةُ المعارضةَ الحاليةَ الثلثَ المعطِّل فعلاً، إذ بعدَها ستَدْخل في أزمةٍ جديدةٍ. ذلك لأنّ المعارضة ستَرْفض على الأرجح النظامَ المعدَّلَ لأنّ عيوبَ الأصل أكثرُ من أن «تعدَّل.» وعندها قد يَنْشب خلافٌ جديد، وربما ستَحْصل استقالاتٌ جديدة، وسنعود إلى الحكاية ذاتِها... وإلى أزماتٍ متوالدةٍ بعضها من بعض.

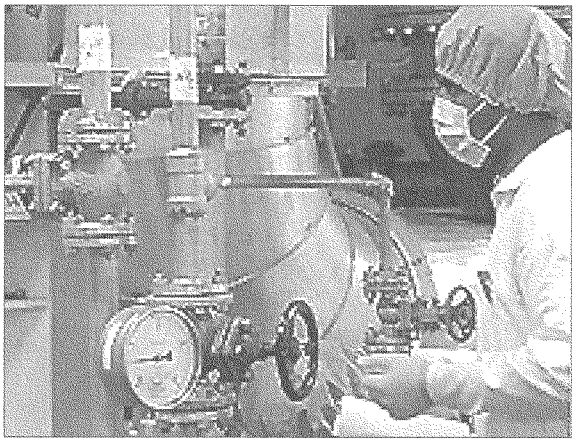

إيران الهدفُ القادم: هل نؤيِّد قصفَها... نووياً؟!

إنّ أول مَنْ يَضْرب سيادةَ القضاء واستقلالَ لبنان الحقيقي هو السلطةُ الآذارية (أو الشباطية). وعلى المعارضين الحقيقيين أن يتشبّثوا بمحكمة لبنانية، فقط لا غير. وليت قانونَ العفو عن الجرائم السابقة لم يُقَرّ، لكي يحاكَمَ جميعُ القتلة، لا بدافع الانتقام بمفعولٍ رجعي، بل بدافع بناء المستقبل القائم على الحقيقة الحقيقية. فتجاربُ جنوبي أفريقيا بعد زوال حكم الأپارتهايد تؤكّد أنْ لا مصالحةَ فعليةً من دون حقيقةٍ فعلية.

٢) العلاقات اللبنانية ـ السورية. يبدو أنّ المعارضين والمثقفين الوطنيين في لبنان قد مَلّوا اليومَ من هذا الملفّ، مع أنّنا اليوم ـ في رأيي ـ أحوجُ ما نكون إلى فتحه مجدَّداً. وقد سبق أن دعوْنا إلى قيامِ مؤتمرٍ مشترك في بيروت للاختصاصيين والناشطين والأدباء والنقابيين من كلا البلديْن لرسم ميثاقٍ سوري ـ لبناني مشترك، ولتحديد خطواتٍ عمليةٍ تعيد اللُّحمةَ بين الشعبيْن. فعلاقتنا باقيةٌ بحكم الجغرافيا والماضي والحاضر، أيّاً كان الحاكمُ هنا أو هناك، وأيّاً كانت سياساتُه ومظالمُه وتحالفاتُه. وليس لنا الآن إلاّ أنّ نكرِّر الدعوةَ، متمنِّين، مجدّداً، أن يكون من أوائل المشاركين الزملاءُ المعتقلون عارف دليلة وميشيل كيلو ونجيب عيسى بعد الإفراج عنهم.[1]

٣) الموقف من إيران. على أنّ الأخطر، هذه الأيام، هو خفوتُ صوت المثقفين التقدميين في ما يتعلّق بالموقف من إيران. فلا تَخْفى على أحدٍ الشعاراتُ العنصريةُ والمذهبيةُ والرجعيةُ السائدةُ في ساحتنا العربية تجاه الإيرانيين: إنّهم «الفرس،» «المجوس،» «الصفويون،» «الشيعة،» «الكسرويون،» «العجم»... المؤسف أنّ بعض القوميين انجرفوا في هذه التصنيفات، ولاسيّما بعد إعدام صدّام حسين، مع أنّهم كانوا من أوائل المستنكرين لاتهامات سعد الحريري وجنبلاط وفارس سعيد ضدّ

←

١ ـ قد يكون الملفّ الذي أعدّه كلٌّ من ياسين الحاج صالح ومحمد جمال باروت لـ الآداب عام ٢٠٠٣ (بعنوان «لبنان بعيونٍ سورية») إحدى اللَّبِنات الأساسية لهذا الميثاق المنشود.

«ريف دمشق.» وبالمناسبة، هل يَعْرف هؤلاء وأولئك تاريخَ الفرس والصفويين... ودمشق؟ أمْ أنّ على الباحثين أن يتدخّلوا ليُسْهموا في منع بلوغ الخلاف السياسي الحالي مع نظاميْ سوريا وإيران شفيرَ العنصرية، علمًا أنّ مُطْلقي تلك الشعارات ينادون صباحَ مساء بـ«حوارِ الحضارات»؟

العرب، واللبنانيون ضِمْنهم، في حاجةٍ أن يَدْعموا حقَّ إيران في امتلاك التقنية النووية، وكسرِ احتكار الغرب وحلفائه لها. ومقاومةُ المشاريع الأميركية ـ الإسرائيلية على منطقتنا لن تنجح إلاّ إذا وَسَّعْنا رؤيتَنا باتجاه إيجاد نقاطِ التقاءٍ مع إيران وتركيا (فضلاً عن أميركا اللاتينية وغيرها). غير أنّ توسيعَ الرؤية هذا يقتضي أيضًا إثارةَ القضايا العالقة مع الحليف الفعلي أو المحتمل (إيران هنا)، لا طَمْسَها بحجّة «المعركة الواحدة...» شرط أن تتمّ تلك الإثارةُ على شكل مؤتمراتٍ بحثيةٍ ولقاءاتٍ سياسيةٍ بين الطرفيْن (العرب والإيرانيين). وقد حدّد الصديق د. زياد حافظ إشكاليْن أساسييْن في العلاقات العربية ـ الإيرانية: ١) الموقف الإيراني من العراق، ٢) واحتلال إيران للجزر العربية التابعة للإمارات العربية المتحدة.[١] فإيران اليوم، كما يقول د. عبد الستّار قاسم، لا تَدْعم المقاومةَ العراقيةَ ضدّ الولايات المتحدة، ولا تشجّع الشيعةَ العراقيين على الثورة ضدّها، بل هي تَدْعم الميليشياتِ المذهبيةَ هناك.[٢] ويضيف الصديق د. إبراهيم علّوش إلى الإشكاليْن المذكوريْن محطاتٍ سلبيةً أخرى في التاريخ الحديث: صفقة إيران ـ كونترا، والسلاح الإسرائيلي الأميركي لإيران خلال الحرب العراقية الإيرانية، والتعاون الإيراني مع أميركا في اجتياح أفغانستان والعراق.[٣] ومع ذلك، فإنّ كلّ المساوئ الإيرانية، وبعضُها لا يُمْكن تبريرُه، لا توازي الحسنات، ولا تستحقّ أن تُلغي التحالفَ الحاضرَ أو المحتملَ بسببها. وأهمُّ هذه الحسنات كما حدّدها د. قاسم: أنّ إيران قَطَعتْ علاقاتها مع «إسرائيل» بعيْد انتصار الثورة الإسلامية وأهدت مَقَرّ السفارة الإسرائيلية إلى منظمة التحرير الفلسطينية لتقيم أولَ سفارةٍ فلسطينيةٍ في العالم؛ وأنّها أوقفتْ تعاملاتِها التجاريةَ والاقتصاديةَ مع «إسرائيل»؛ وأنّها تَرْفض الاعترافَ بالكيان الصهيوني حتى اليوم وتعتبره غيرَ شرعي ويجب أن يزول؛ وأنّها تَدْعم الفلسطينيين وحزبَ اللّه. أما الجزر العربية فينبغي، في رأي قاسم، أن تعودَ إلى الإمارات العربية عن طريق مواصلة الحوار معها... غير أنّه يضيف أنّه تجب أيضًا محاسبةُ العرب الذين تواطأوا مع الشاه وسَمَحوا بسقوطها في يده آنذاك. وأما دورُها في العراق فهو الموضوعُ الأصعب، بل والأشقُّ، ولكنّه يجب ألاّ يلغي الحسناتِ المذكورةَ آنفًا.

زِدْ أنّ على العرب أن يَحْسبوا أنّ أيّ عداءٍ جذري وناجزٍ مع إيران اليومَ سيصبّ، مباشرةً، في خدمة الولايات المتحدة وإسرائيل. فقد كشفت الغارديان مؤخّرًا أنّ «كلّ المؤشّرات تدلّ على أنّ بوش يخطّط لهجومٍ على إيران من إلهام المحافظين الجدد.»[٤] وأحدُ

---

١ ـ د. زياد حافظ، «نعم للمقاومة... ولكنْ ماذا بعد؟،» www.al-akhbar.com/ar/node/18630.

٢ ـ بروفسور عبد الستّار قاسم، «ماذا نريد من إيران؟،» ورقة وزّعتْ على الانترنت بتاريخ كانون الثاني ٢٠٠٧.

٣ ـ د. إبراهيم علّوش، «الثورة الإيرانية وتداعي المدّ الوطني والقومي في الشارع العربي،» www.freearabvoice.org (١٩/١/٢٠٠٧).

٤ ـ Dan Plesch, "Next Target: Iran," The Guardian, Jan. 15, 2007.

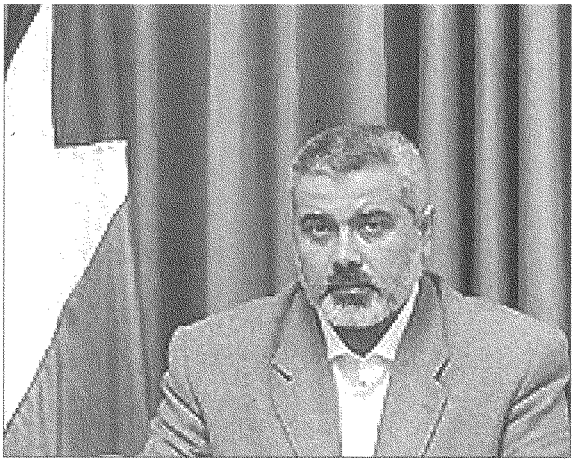

المحرِّضون على «الهلال الشيعي»: هل يدعمون المقاومة «السُّنّية» في فلسطين؟

الأدلّة الصارخة على خطّة بوش إرساله قوات جديدةً (٢١ ألف جندي) ومعدّات جديدةً إلى العراق «لا علاقةَ لها بقتال المتمرِّدين العراقيين.» وهذا يَشْمل «صواريخَ باتريوت المضادّة للصواريخ، وحاملةَ طائرات، وبوارجَ حربيةً...» ويرى محلِّلون عسكريون أنّ الاحتمال الأبرز هو استخدامُ الولايات المتحدة قاذفاتٍ لتدمير حوالى ١٠ آلاف هدف إيراني في اليوم الأول من الحرب المزمع شنُّها، إضافةً إلى توغّل «قواتٍ خاصة» جويةٍ «لتدميرِ ما تبقّى.» ويعبِّر الجنرال ليونيد إيڤاشوف (وهو نائب رئيس أكاديمية الشؤون الجيوسياسية، وكان في السابق رئيسَ قسم الشؤون العامة في وزارة الدفاع السوڤياتية) عن مخاوف حقيقية من قصفٍ نووي تتعرّض له إيران قبل نيسان (أبريل) من هذا العام.[١]

في هذه الحال كيف يكون موقفُنا، كعرب، وكمعارضةٍ لبنانية؟ أندعمُ قصفَ إيران... نوويّاً؟ أنكون مع إيران، أمْ ضدّها؟ طبعًا، ثمة مَنْ سيَقْفز ويقول إنّنا ضدّ المحورَيْن: المحور الأميركي ـ الإسرائيلي، والمحور الإيراني ـ السوري. وهذا موقفٌ لاإنسانيّ، وعديمُ الفاعلية عمليّاً. فضلاً عن أنّ انهيار إيران أمام أميركا وإسرائيل سيكون لصالح هاتيْن الدولتيْن، لا لصالح لبنان وفلسطين والعرب، ولا لصالح قوى التحرّر والديموقراطية وحركة النساء الرافضات للحجاب والشادور في إيران! كما أنّ الضرب على الوتر السنّي ـ الشيعي، أو العربي ـ الفارسي، لن يكون إلاّ تأجيجًا للحروب العربية الداخلية، أو «للفوضى [الأميركية] الخلاّقة،» ولاسيّما أنّ المحرِّضين العرب على الشيعة أو الفرس أو إيران أو «الهلال الشيعي» اليومَ لم يسبقْ أن مارسوا تحريضَهم ذاك أيّامَ الشاه، شرطيِّ أميركا في منطقة الخليج، وليس في علمنا أنّهم يَدْعمون اليومَ المقاومةَ «السُّنّيةَ» في فلسطين (أو العراق)، بل يجوِّعون شعبَ فلسطين وقيادتَه «السُّنّيةَ» الحالية... أيّاً كانت إدانتُنا لتشبُّث «حماس» بالحكومة الحالية الفارغة!

وإذ أكتب هذه الصفحات، أقرأُ أنّ «المجلسَ الأميركي للسياسة الخارجية» (AFPC) قد بدأ منذ ٢٣ / ١ / ٢٠٠٧ حملةً إعلاميةً لمدة أسبوع في وسائل الإعلام الأميركية (Fox News, MSNBC, CNN...) ضدّ إيران،[٢] وأنّ الإعلانات (طولُ كلٍّ واحدٍ منها ٣٠ ثانيةً) هي على الشكل التالي: «الساعة النووية تدقّ والوقتُ يَنْفد. إيران أكبرُ دولةٍ راعيةٍ للإرهاب في العالم، وهي

←

١ ـ General Leonid Ivashov, "Iran Must Get Ready to Repel a Nuclear Attack," Global Research, Jan 24, 2007.

٢ ـ www.afpc.org/IranAds.shtml, Jan 23, 2007.

تَدْعم الاعتداءاتِ [العراقيةَ] التي قَتَلَتْ مئات الأميركان (...). رئيسُ إيران ينفي حصولَ المحرقة اليهودية، ويقول إنّه يريد أن يزيل إسرائيلَ عن الخارطة...» وواضح من هذه الإعلانات نفوذُ اللوبي الصهيوني والمحافظين الجدد فيها.

❖ ❖ ❖

في النهاية قد تسوء الأوضاعُ في لبنان، وقد ننحدر باتجاه حروبٍ أهليةٍ صغيرةٍ أو كبيرة، ونزاعاتٍ مذهبيةٍ (سنّية ـ شيعية)، أو سياسيةٍ (عونية ـ قوّاتية). وقد تنجح المبادرةُ السعوديةُ في تخفيف الاحتقان، ولاسيّما أنّ الأمير بندر، مستشارَ الملك السعودي عبد الله لشؤون الأمن القومي، هو الذي زار إيرانَ، بعد أن زار واشنطن واجتمع إلى المتصهين إليوت آبرامز (المسؤولِ الأعلى لشؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي). لكنّ الاتفاقات الدولية والإقليمية لن تُنهي المشاكلَ في لبنان، بل حَسبُها أن تؤجِّلَها بانتظارِ احتقانٍ جديد. ولا سبيلَ، من ثمّ، إلى القضاء على عوامل الفتنة في لبنان إلاّ بإزالة النظام الطائفي نهائيّاً (وإنْ تدريجيّاً)، وتحديدِ موقع وطننا الصغير كجزءٍ يتحمّل قسطَه وقدَرَه الأساسيّيْن في مواجهة العدوّ الإسرائيلي وحلفائه.

بيروت

إقرأ في الأعداد القادمة من الآداب

- ملف: الطائفية في الوطن العربي (٣)
- ملف: دراسات في الرواية العربية
- ملف: الصفحات والملاحق الثقافية العربية
- ملف: المومس في الثقافة العربية
- ملف: العَلْمانية في الوطن العربي
- كيرستن شايد: نصرك هزّ الدّني ـ الأغنية في ديناميكية المقاومة
- صقر أبو فخر: الحرية الفكرية في م. ت. ف.
- ميشال شحادة: نحو جالية عربية ـ أميركية واحدة
- رفعت السعيد: الحركة الشيوعية العربية
- لؤي علي خليل: العجائبي والأسطورة
- قصائد: بهيجة مصري أدلبي ـ نضال القادري ـ عبد الجواد العوفير
- قصص: حنون مجيد ـ ناصر الربّاط